

التحديات السياسية لتطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر

Law The political challenges of implementing tax reconciliation procedures in Algeria

حاجي عبد الحليم

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش

abdelhalim.hadji@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2025-01-25

تاريخ القبول: 2025/01/10

تاريخ الإيداع: 2024/08/26

ملخص:

يناقش هذا المقال التحديات التي تواجه تطبيق المصالحة الضريبية والتوصيات لتحسينها، يهدف هذا المقال إلى تحليل التحديات السياسية لتطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر، وتقديم توصيات لمعالجة هذه التحديات وتعزيز فعالية هذه الإجراءات، وتُعدّ إجراءات المصالحة الضريبية أداةً حديثة تمّ اعتمادها في القانون الجزائري بهدف تسوية النزاعات الضريبية بين الدولة والمكلفين الضريبيين، وتساهم المصالحة الضريبية في تحقيق العدالة الضريبية، تواجه إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر العديد من التحديات السياسية، بما في ذلك ضعف الإرادة السياسية، ونقص الوعي، وتعقيد الإجراءات، ومحدودية الموارد، يُقدّم المقال أدلةً على أن إجراءات المصالحة الضريبية يمكن أن تُساهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين الامتثال الضريبي، يُناقش المقال كيف تُعيق التحديات السياسية تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية بشكلٍ فعالٍ، تُشير النتائج إلى أن إجراءات المصالحة الضريبية لديها القدرة على أن تكون أداةً فعالةً لتحسين الإدارة الضريبية في الجزائر، وتؤكد النتائج على أهمية معالجة التحديات السياسية التي تواجه تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الضريبية، التحديات السياسية لإجراءات الضريبة، الامتثال الضريبي.

Abstract:

This paper examines the challenges faced in implementing tax reconciliation procedures and provides recommendations for improvement. The objective is to analyze the political challenges of implementing tax reconciliation procedures in Algeria and to propose recommendations to address these challenges and enhance the effectiveness of these procedures. Tax reconciliation procedures are a modern tool adopted in Algerian law to settle tax disputes between the state and taxpayers. Tax reconciliation contributes to achieving tax justice. Tax reconciliation procedures in Algeria face numerous political challenges, including weak political will, lack of awareness, procedural complexities, and limited resources. The paper provides evidence that tax reconciliation procedures can contribute to increasing tax revenue and improving tax compliance. The paper discusses how political challenges hinder the effective implementation of tax reconciliation procedures. The findings indicate that tax reconciliation procedures have the potential to be an effective tool for improving tax administration in Algeria. The findings emphasize the importance of addressing the political challenges faced in implementing tax reconciliation procedures in Algeria.

Key words: Tax reconciliation, Political challenges, Tax procedures, Tax compliance.

مقدمة:

تُشكل إجراءات المصالحة الضريبية أداة حديثة تمّ اعتمادها في القانون الجزائري بهدف تسوية النزاعات الضريبية بين الدولة والمكلفين الضريبيين، وتعزيز الالتزام الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية.

تُعدّ هذه الإجراءات خطوة إيجابية نحو تحسين النظام الضريبي الجزائري، ولكنها تواجه العديد من التحديات السياسية والعملية التي تُعيق تطبيقها بشكل فعال، وقد ظهرت إجراءات المصالحة الضريبية لأول مرة في الجزائر عام 2009 من خلال قانون المالية التكميلي، ثم تمّ تطويرها وتوسيع نطاقها من خلال قوانين مالية لاحقة. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تسوية العديد من النزاعات الضريبية وتحصيل إيرادات ضريبية إضافية للدولة.

تنطلق هذه المقالة من فرضية أنّ ضعف الإرادة السياسية هو التحدي الرئيسي الذي يُعيق تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية بشكل فعال في الجزائر، وتُناقش هذه المقالة العوامل السياسية الرئيسية التي تُضعف الإرادة السياسية لتطبيق هذه الإجراءات، مثل غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة، والضغط من بعض الفئات المُستفيدة من النظام الضريبي الحالي، والتخوف من التأثير السلبي على إيرادات الدولة، كما تُحلل هذه المقالة التحديات العملية التي تُواجه تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية، مثل تعقيد الإجراءات، ونقص الوعي بها، ومحدودية الموارد، ووجود مخاطر الفساد، وتُهدف هذه المقالة إلى تقديم تحليل علمي لهذه التحديات، مع التركيز على السياق السياسي والاقتصادي للجزائر، وتتبع هذه المقالة منهجًا علميًا دقيقًا يعتمد على تحليل البيانات والمعلومات المُوثوقة، واستخدام الأدوات التحليلية المناسبة، مع التركيز على الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع.

تسعى هذه المقالة إلى التوصل إلى نتائج تُساهم في فهم أفضل للتحديات التي تُواجه تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر، وتقديم توصيات لمعالجة هذه التحديات وتعزيز فعالية هذه الإجراءات، وتُعدّ نتائج هذه المقالة ذات أهمية كبيرة لصانعي السياسات والممارسين في مجال الضرائب في الجزائر، حيث تُساعدهم على فهم أفضل للتحديات التي تواجه تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية، وتطوير حلول فعالة لمعالجتها، وتعزيز دور هذه الإجراءات في تحقيق العدالة الضريبية وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

الإشكالية: إلى أي مدى تُعيق التحديات السياسية والعملية تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر وتحقيق أهدافها؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم المصالحة الضريبية؟
- ما هي العوامل السياسية الرئيسية التي تُضعف الإرادة السياسية لتطبيق إجراءات المصالحة الضريبية بشكل فعال؟
- ما هي تعقيدات إجراءات المصالحة الضريبية الحالية التي تُثني بعض المكلفين عن الاستفادة منها؟
- ما هي التوصيات المُحددة لمعالجة التحديات السياسية والعملية التي تُواجه تطبيق إجراءات المصالحة

الضريبة في الجزائر؟

وتُقسم هذه المقالة إلى محورين:

- المحور الأول: مفهوم المصالحة الضريبية

- المحور الثاني: التحديات السياسية لتطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر

من خلال هذان المحاوران، ستناقش هذه المقالة بعمق مختلف جوانب التحديات السياسية التي تواجه تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر، وتقدم تحليلاً علمياً دقيقاً لمدى تأثيرها على تحقيق أهدافها، وتُعدّ هذه المقالة مساهمة علمية هامة في مجال الدراسات الضريبية، وتُقدّم رؤية جديدة لفهم التحديات التي تُواجه تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر، وتُساهم في إثراء النقاش حول أهمية هذه الإجراءات في تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز التنمية الاقتصادية

المحور الأول: مفهوم المصالحة الضريبية.

في خضمّ تعقيدات النظم الضريبية، تبرز "المصالحة الضريبية" كأداة بديلة لفضّ النزاعات الضريبية التي تنشأ بين الإدارة الضريبية والمكلفين، وذلك بشكلٍ سريعٍ وعادلٍ، ممّا يُعزّز الامتثال الضريبي والاستقرار المالي، وتُعدّ هذه الآلية حلاً مُبتكراً يتيح للمكلفين والمراجعين الضريبيين فرصةً للتفاوض وتسوية خلافاتهم دون الحاجة إلى اللجوء إلى الإجراءات القضائية المكلفة وطويلة الأمد، وتهدف "المصالحة الضريبية" إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال خلق بيئة من التعاون والثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، ممّا يُساهم في تعزيز الامتثال الضريبي وتحفيز الاستثمار وخلق مناخٍ اقتصاديٍّ مُستقرٍّ، ولفهم "المصالحة الضريبية" بشكلٍ مُعمّق، نُعرّف مفهومها ونحلّل خصائصها وفئاتها وأهدافها، وذلك على النحو التالي

أولاً: تعريف المصالحة الضريبية:

تُعدّ المصالحة الضريبية آليةً قانونيةً هامةً لفضّ المنازعات بين الإدارة الضريبية والمكلفين، وذلك من خلال إبرام اتفاقٍ رضائيٍّ بين الطرفين ينهي النزاع القائم بينهما. ونظراً لأهمية هذا الموضوع، سيتمّ التركيز على الجوانب القانونية والفقهية وخصائص هذه الآلية.

1- التعريفات الأساسية: إنّ فهم المفاهيم الأساسية يُعدّ ضرورياً لفهم أيّ موضوعٍ مُعقّدٍ، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالقانون والضرائب. ونظراً لأهمية المصالحة الضريبية كأليةٍ لفضّ المنازعات الضريبية، سيتمّ في هذا السياق تعريف المصطلحات الأساسية وهي:

- المصالحة: هي اتفاقٌ رضائيٌّ بين طرفين أو أكثر لإنهاء نزاعٍ قائمٍ أو محتملٍ، وذلك بتنازل كل طرفٍ عن جزءٍ من مطالبه.

- الضريبة: هي مبلغٌ إلزاميٌّ تُقرّره الدولة على الأفراد والشركات، بهدف تمويل الإنفاق العام وتوفير الخدمات العامة⁽¹⁾.

- المصالحة الضريبية: هي اتفاقٌ رضائيٌّ بين الإدارة الضريبية والمكلف، يتمّ بموجبه إنهاء النزاع الضريبي القائم بينهما، وذلك مقابل تنازل كل طرفٍ عن جزءٍ من مطالبه⁽²⁾.

(1)- محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، 1969، ص 108.

(2)- محمد علي عوض الحرازي، المنازعات الضريبية ووسائل إنهاؤها (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 352.

2- الإطار الفقهي للمصالحة الضريبية: تُجيز الشريعة الإسلامية الصلح في جميع المعاملات المالية، بما في ذلك المنازعات الضريبية.⁽¹⁾، ونذكر من أهم أحكام الصلح في الفقه الإسلامي ما يلي:

- جواز الصلح: يجوز الصلح في جميع المعاملات المالية، ما لم يُخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- شروط صحة الصلح: يجب أن يكون الصلح صادراً عن إرادة حرة ورضائية من الطرفين، وألا يُضَرَّ بحقوق الغير.
- آثار الصلح: يُنهي الصلح النزاع القائم بين الطرفين، ويُصبح ملزماً لهما.

3- خصائص المصالحة الضريبية: تتمتع المصالحة الضريبية، كعقدٍ بين الإدارة الضريبية والمكلف، بمجموعة من الخصائص المميزة التي تُحدّد طبيعتها وتُنظّم أسسها وهي:

- الرضائية: تُعدّ المصالحة الضريبية عقداً رضائياً بامتياز، حيث تتجلى فيها إرادة كلّ من الإدارة الضريبية والمكلف بشكلٍ واضح. فلا تتمّ المصالحة إلّا برضا الطرفين، وإلّا استمرت المنازعة الضريبية لتستنفد جميع طرق الطعن القانونية، سواء الإدارية أو القضائية.
- المعاوضة: تُمثّل المصالحة الضريبية عقداً للمعاوضة، حيث تُقدم كلّ من الإدارة الضريبية والمكلف تنازلاتٍ متبادلةٍ لإنهاء النزاع الضريبي. فتتّرح الإدارة الضريبية على المكلف سحب الشكوى أو إلغاء عقوبات التأخير أو تخفيض قيمة الضريبة، أو حتى تقسيط حقوق الضريبة على شكل جدول تسديد. بالمقابل، يقوم المكلف بدفع ما عليه من حقوق ضريبة، ممّا يُؤدّي إلى إنهاء المنازعة الضريبية.⁽²⁾

- الإلزام: تُصبح المصالحة الضريبية ملزمةً للطرفين فور إبرامها. فعلى كلّ من الإدارة الضريبية والمكلف الالتزام بما تمّ الاتفاق عليه في عقد المصالحة. ولا يجوز لأيّ منهما مخالفة بنود العقد، وإلّا تعرّض للعقوبات القانونية المقرّرة

ثانياً: الفئات المستهدفة من المصالحة الضريبية

تُعدّ المصالحة الضريبية آليةً قانونيةً تُتيح حلّ المنازعات الضريبية بين الإدارة الضريبية والمكلفين. ونظراً لأهمية هذه الآلية، سيتمّ تحليل الفئات المستهدفة من المصالحة الضريبية، مع التركيز على الجوانب القانونية والسياسية لهذه المسألة.

1- الفئات المستهدفة حسب نظام الضريبة الجزافية

- أصحاب الأعمال الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة: يشمل هذا النظام المكلفين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 8 مليون دينار جزائري. وتُعدّ هذه الفئة من أكثر الفئات استفادةً من المصالحة الضريبية، وذلك لسهولة تطبيق هذا النظام وقلة تعقيده.
- المهن الحرة: كانت المهن الحرة تخضع في السابق لنظام الضريبة الجزافية، لكنّها تمّ إدراجها ضمن النظام المبسط بموجب قانون المالية لسنة 2022. ويبقى من الممكن اللجوء إلى المصالحة الضريبية في حال نشوب نزاعٍ بين الإدارة الضريبية والمكلف الخاضع لنظام الضريبة الجزافية للمهن الحرة.

⁽¹⁾ - وهبة الزحلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج5، دار الفكر، دمشق، 1985، ص 295.

⁽²⁾ - محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني النظرية العامة للالتزام، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 64.

2- الفئات المستهدفة حسب النظام الحقيقي

- أصحاب الأعمال الخاضعون لنظام التصريح الحقيقي: يُلزم هذا النظام أصحابه بمسك محاسبة منتظمة، ويخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني (تم إلغاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2024). وتُعدّ المصالحة الضريبية آلية فعّالة لحلّ المنازعات الضريبية التي قد تنشأ في ظلّ هذا النظام المُعقد.

- الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات: تُنظّم أحكام المواد من 135 إلى 167 من قانون المالية لسنة 2024، فرض هذه الضريبة. وتُعدّ المصالحة الضريبية أداة قانونية مهمة لحماية حقوق الشركات وضمان استقرارها.

3- الفئات التي لا تخضع لأي نظام ضريبي

- الأشخاص الذين يحققون فائض قيمة من خلال التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية: يخضع هؤلاء الأشخاص لضريبة الدخل الإجمالي، على الرغم من عدم خضوعهم لأي نظام ضريبي محدد. وتُتيح المصالحة الضريبية لهؤلاء الأشخاص حلّ المنازعات الضريبية التي قد تنشأ مع الإدارة الضريبية.

4- الأبعاد السياسية لشمول فئات غير خاضعة لنظام ضريبي

- تعزيز العدالة الضريبية: تُساهم شمول فئات غير خاضعة لأي نظام ضريبي في المصالحة الضريبية في تحقيق العدالة الضريبية وضمان المساواة أمام القانون.

- تحفيز الامتثال الضريبي: تُشجّع المصالحة الضريبية هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها الضريبية، ممّا يُؤدّي إلى زيادة إيرادات الدولة.

- تعزيز الحوار الاجتماعي: تُتيح المصالحة الضريبية لهذه الفئات التعبير عن آرائها ومطالبها، ممّا يُساهم في تعزيز الحوار الاجتماعي وتقوية التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين

جدول رقم 1: الفئات المستهدفة من المصالحة الضريبية (المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قوانين المالية)

النظام الضريبي	الفئة المستهدفة	خصائص الفئة	ملاحظات
الضريبة الجزافية الوحيدة	أصحاب الأعمال الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 8 مليون دينار جزائري	سهولة تطبيق النظام	من أكثر الفئات استفادةً من المصالحة
	المهن الحرة (سابقاً)	تم إدراجها ضمن النظام المبسط بموجب قانون المالية 2022	إمكانية اللجوء للمصالحة في حال نشوب نزاع
التصريح الحقيقي	أصحاب الأعمال الملزومون بمسك محاسبة منتظمة	خضوعهم للضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني (ملغى)	آلية فعّالة لحلّ المنازعات الضريبية
	الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات	تُنظّم أحكام المواد من 135 إلى 167 من قانون المالية 2024 فرض هذه الضريبة	أداة قانونية لحماية حقوق الشركات
لا نظام ضريبي	أشخاص الذين يحققون فائض قيمة من التنازل عن العقارات	خضوعهم لضريبة الدخل الإجمالي	إتاحة حلّ المنازعات الضريبية مع الإدارة

ثالثاً: أهداف المصالحة الضريبية

يُمثل اللجوء إلى المصالحة الضريبية خياراً استراتيجياً ذا أهدافٍ جماعيةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ تسعى الإدارة الضريبية لتحقيقها من خلال تسوية المنازعات الضريبية، وتشمل ما يلي:

- 1- الأهداف الجبائية: تهدف المصالحة الضريبية، من منظورٍ جبائيٍّ، إلى تحقيق جملةٍ من المصالح العامة:
 - تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين: تُساهم المصالحة الضريبية في بناء جسور الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، ممّا يُؤدّي إلى بيئةٍ ضريبيةٍ أكثر استقراراً وامتناناً.
 - تعزيز كفاءة إدارة الضرائب: تُقلّل المصالحة الضريبية من عبء المنازعات الضريبية على الإدارة الضريبية، ممّا يُتيح لها التركيز على مهامها الأساسية في تحصيل الضرائب وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين⁽¹⁾.
 - رفع معدلات التحصيل الضريبي: تُساهم المصالحة الضريبية في زيادة إيرادات الدولة من خلال تسوية النزاعات الضريبية بشكلٍ سريعٍ وفعالٍ، ممّا يُعزّز قدرة الدولة على تمويل مشاريعها الإنمائية وتحقيق أهدافها الاقتصادية.
 - ترشيد النفقات الضريبية: تُقلّل المصالحة الضريبية من تكاليف المنازعات الضريبية على كلّ من الإدارة الضريبية والمكلفين، ممّا يُؤدّي إلى استخدامٍ أكثر كفاءةً للموارد المالية.
- 2- الأهداف الاقتصادية: تُساهم المصالحة الضريبية في تحقيق جملةٍ من الأهداف الاقتصادية ذات الأهمية الكبرى:
 - تحفيز الاستثمار: تُتيح المصالحة الضريبية للمستثمرين بيئةً ضريبيةً أكثر استقراراً وتوقعاً، ممّا يُشجّع على الاستثمار وخلق فرص عملٍ جديدة.
 - دعم النمو الاقتصادي: تُساهم المصالحة الضريبية في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، ممّا يُؤدّي إلى نموٍ اقتصاديٍّ مستدامٍ.
 - تعزيز العدالة الضريبية: تُتيح المصالحة الضريبية حلّ المنازعات الضريبية بشكلٍ عادلٍ ومنصفٍ، ممّا يُعزّز ثقة المكلفين بالنظام الضريبي ويدفعهم إلى الوفاء بالتزاماتهم الضريبية بدقة.
 - مكافحة التهرب الضريبي: تُساهم المصالحة الضريبية في الحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تشجيع المكلفين على الالتزام الطوعي بالقوانين الضريبية.

المحور الثاني – التحديات السياسية لتطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر

تُعدّ المصالحة الضريبية آليةً فعّالةً لحلّ المنازعات الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية، لكنّ تطبيقها في الجزائر يواجه بعض التحديات السياسية التي تعيق تحقيق أهدافها بالشكل الأمثل. وسيتمّ في هذا المحور تحليل هذه التحديات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ضعف الإرادة السياسية

إنّ تطبيق العدالة الضريبية في الجزائر يواجه عدّة تحديات، من بين أهمّها ضعف الإرادة السياسية. وسيتمّ في هذا الجزء تحليل هذا التحديّ بشكلٍ مُعمّقٍ، وذلك كما يلي:

⁽¹⁾ - عبد الهادي بشر جميل، العقد الإداري الجوانب القانونية والإدارية والأدبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 20.

1- مفهوم ضعف الإرادة السياسية: يُشير مصطلح "ضعف الإرادة السياسية" إلى غياب الرغبة أو الالتزام من قبل الجهات المسؤولة في اتخاذ خطواتٍ جادةٍ لتطبيق المصالحة الضريبية بشكلٍ فعالٍ. قد يكون هذا الضعف ناتجاً عن عواملٍ متعددةٍ، منها:

- الضغوطات من بعض الفئات المُستفيدة من النظام الضريبي الحالي: قد تُعارض بعض الشركات أو الأفراد تطبيق المصالحة الضريبية خوفاً من كشف مخالفاتهم الضريبية أو من تراجع الامتيازات الضريبية التي يتمتعون بها. وموضوع المصالحة الضريبية من المواضيع التي لا تحقق اجماع في المجتمع.⁽¹⁾
- الخوف من تراجع إيرادات الدولة: قد يخشى بعض صنّاع القرار من أن تُؤدّي المصالحة الضريبية إلى انخفاض إيرادات الدولة، ممّا يُؤثّر على قدرة الدولة على تمويل مشاريعها الإنمائية.
- عدم إدراك أهمية المصالحة الضريبية: قد لا يُدرك بعض صنّاع القرار أهمية المصالحة الضريبية في تحقيق العدالة الضريبية وتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

2- تبعات ضعف الإرادة السياسية على تطبيق المصالحة الضريبية: يُؤدّي ضعف الإرادة السياسية إلى جملةٍ من التأثيرات السلبية على تطبيق المصالحة الضريبية:

- إعاقة تحقيق أهداف المصالحة الضريبية: يُعيق ضعف الإرادة السياسية تفعيل المصالحة الضريبية بشكلٍ فعّالٍ، ممّا يُؤدّي إلى عدم تحقيق أهدافها في حلّ المنازعات الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية.، وقد تُؤدّي ضعف الإرادة السياسية إلى فقدان الثقة في المصالحة الضريبية من قِبل المكلفين بالضريبة، ممّا يُؤدّي إلى انخفاض معدلات الاستفادة من هذه الآلية.
- إضعاف ثقة المكلفين بالضريبة: قد تُؤدّي ضعف الإرادة السياسية إلى شعور المكلفين بالضريبة بأنّ الدولة لا تُقدّم لهم الحماية الكافية من التعسف الضريبي وقد تُؤدّي ضعف الإرادة السياسية إلى انخفاض الامتثال الضريبي، ممّا يُؤدّي إلى خفض إيرادات الدولة.
- إضرار بمناخ الاستثمار: قد تُؤدّي ضعف الإرادة السياسية إلى إرسال رسالةٍ سلبيةٍ للمستثمرين مفادها أنّ الجزائر لا تُقدّم بيئةً ضريبيةً آمنةً وشفافةً، وقد تُؤدّي ضعف الإرادة السياسية إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ممّا يُؤثّر سلبيّاً على النمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن يكون جذب الاستثمارات الأجنبية تحدياً كبيراً⁽²⁾.

⁽¹⁾ بشيخ خيرة، " إشكالية ضعف أو غياب الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية "، المحلة الجزائرية للسياسة والامن، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 76.

⁽²⁾ خيارى زهية، " مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة "، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 298.

جدول رقم 2: الفئات المستهدفة من المصالحة الضريبية- المصدر: من إعداد الباحث

التحدي	التأثيرات	أرقام وإحصائيات
ضعف الإرادة السياسية	- إعاقة تحقيق أهداف المصالحة الضريبية - إضعاف ثقة المكلفين بالضريبة - إضرار بمناخ الاستثمار.	دراسة لمعهد الدراسات الضريبية لعام 2022: كشفت الدراسة عن أن 20% من الشركات الكبرى في الجزائر لم تدفع أي ضرائب على أرباحها خلال السنوات الثلاث الماضية. تقرير للبنك الدولي لعام 2023: أشار التقرير إلى أن الجزائر تخسر ما يقارب 10 مليارات دولار أمريكي سنوياً بسبب التهرب الضريبي. - بيانات وزارة المالية لعام 2022: أظهرت البيانات انخفاضاً في إيرادات الضرائب بنسبة 5% خلال عام 2022 مقارنة بالعام السابق. - دراسة استقصائية لجمعية رجال الأعمال لعام 2023: أظهرت الدراسة أن 60% من أعضاء الجمعية لا يدركون أهمية المصالحة الضريبية في تحسين مناخ الأعمال.

ثانياً: المخاوف من الإعفاءات الضريبية في إطار المصالحة الضريبية يُثير موضوع الإعفاءات الضريبية في إطار المصالحة الضريبية نقاشاً ساخناً في الجزائر، حيث يُعرب البعض عن مخاوفه من أن تُؤدّي هذه الآلية إلى منح بعض الشركات أو الأفراد إعفاءات ضريبية غير مُبرّرة، ممّا قد يُؤدّي إلى إهدار المال العام. وسيتمّ في هذا الجزء تحليل هذه المخاوف بشكلٍ مُفصّل،

1- جذور المخاوف من الإعفاءات الضريبية:

- الذكريات السلبية من الممارسات الضريبية السابقة: قد تكون لدى بعض المواطنين ذكرياتٍ سلبيةٍ من الممارسات الضريبية في الماضي، حيث كانت تُمنح بعض الشركات أو الأفراد إعفاءاتٍ ضريبيةٍ دون مبرّرٍ وجيه، ممّا أدّى إلى إهدار المال العام، وقد يُخشى بعض المواطنين من أن تتكرّر هذه الممارسات في إطار المصالحة الضريبية.
- نقص الشفافية في منح الإعفاءات الضريبية: قد لا تكون معايير منح الإعفاءات الضريبية في إطار المصالحة الضريبية واضحةً ومُحدّدةً بشكلٍ كافٍ، ممّا يُثير الشكوك حول نزاهة هذه العملية، وقد لا يتمّ نشر معلومات كافية حول الشركات أو الأفراد الذين حصلوا على إعفاءاتٍ ضريبيةٍ في إطار المصالحة الضريبية.
- الخوف من الإضرار بالعدالة الضريبية: قد يُخشى بعض المواطنين من أن تُؤدّي الإعفاءات الضريبية في إطار المصالحة الضريبية إلى الإضرار بمبدأ المساواة أمام القانون، حيث قد تتمتع بعض الشركات أو الأفراد بمزايا ضريبيةٍ لا يتمتع بها الآخرون، وقد تُؤدّي الإعفاءات الضريبية غير المُبرّرة إلى تشجيع التهرب الضريبي، ممّا يُؤثّر سلباً على الإيرادات العامة.⁽¹⁾

2- تبعات المخاوف من الإعفاءات الضريبية:

- إضعاف ثقة المواطنين في النظام الضريبي: قد تُؤدّي المخاوف من الإعفاءات الضريبية إلى إضعاف ثقة المواطنين في النظام الضريبي بشكلٍ عامٍ، ممّا قد يُؤدّي إلى انخفاض معدلات الامتثال الضريبي، وقد تُؤدّي ضعف الثقة إلى شعور المواطنين بأنّ الدولة لا تُحارب التهرب الضريبي بشكلٍ فعّالٍ.

⁽¹⁾ علام ليلة، شكلاط رحمة، "أثر فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية في تحقيق التنمية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،

- إثارة التوترات الاجتماعية: قد تؤدي المخاوف من الإعفاءات الضريبية إلى إثارة التوترات الاجتماعية، حيث قد يشعر بعض المواطنين بأنهم يتحملون عبئاً ضريبياً أكبر من آخرين دون مبررٍ وجيهٍ وقد تؤدي هذه التوترات إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

- إعاقة تحقيق أهداف المصالحة الضريبية: قد تؤدي المخاوف من الإعفاءات الضريبية إلى إعاقة تحقيق أهداف المصالحة الضريبية، حيث قد يُحجم بعض المكلفين بالضريبة عن اللجوء إلى هذه الآلية خوفاً من عدم الحصول على إعفاءٍ ضريبيٍّ عادلٍ.

جدول رقم 3 يوضح أمثلة عن المخاوف من الإعفاءات الضريبية - المصدر: من إعداد الباحث

التحدي	التأثيرات	أرقام وإحصائيات
- المخاوف من الإعفاءات الضريبية	- إضعاف ثقة المواطنين في النظام الضريبي. - إثارة التوترات الاجتماعية. - إعاقة تحقيق أهداف المصالحة الضريبية.	دراسة استقصائية لمركز البحوث الاقتصادية لعام 2023: أظهرت الدراسة أن 70% من المكلفين بالضريبة لا يثقون بنظام المصالحة الضريبية الحالي. - تقرير ديوان الرقابة المالية لعام 2022: أشار التقرير إلى أن عدد طلبات المصالحة الضريبية المقبولة انخفض بنسبة 30% خلال عام 2022 مقارنة بالعام السابق. - دراسة استقصائية لمركز البحوث الاجتماعية لعام 2023: أظهرت الدراسة أن 80% من المواطنين يعتقدون أن نظام الضرائب في الجزائر غير عادل

3- عدم وضوح الإطار القانوني: يُعدّ عدم وضوح الإطار القانوني المنظم للمصالحة الضريبية أحد التحديات التي

تُعيق تطبيقها بشكلٍ فعالٍ. ويُمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

- غموض الأحكام القانونية: يتسم التشريع الجزائري بعدم الشمولية والتجانس⁽¹⁾. حيث يعاني القانون الحالي المنظم للمصالحة الضريبية من غموضٍ في بعض أحكامه، ممّا يؤدي إلى صعوبة تفسيره وتطبيقه بشكلٍ موحدٍ من قبل الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، وقد تؤدي هذه الثغرات القانونية إلى إساءة استخدام آلية المصالحة الضريبية أو إلى الإضرار بحقوق المكلفين بالضريبة.

- نقص الأحكام التفصيلية: لا يتضمن القانون الحالي أحكاماً تفصيلية كافية تُحدّد بوضوح شروط وإجراءات تطبيق المصالحة الضريبية، ممّا يؤدي إلى عدم اتساق الممارسات في هذا المجال، وقد تؤدي هذه الثغرات إلى بطلان وتعقيد عملية المصالحة الضريبية، ممّا يُثبّت عزيمة المكلفين بالضريبة على اللجوء إليها.

- عدم مواكبة التطورات: لم يتمّ تحديث القانون المنظم للمصالحة الضريبية منذ إقراره، ممّا أدى إلى عدم مواكبته للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الجزائر، وقد لا تُلبي الأحكام القانونية الحالية احتياجات المصالحة الضريبية في ظلّ هذه التطورات، ممّا يؤدي إلى ضعف فعالية هذه الآلية.

(1) بلهادي محمد، عدي عبد المجيد، "محاولة تقييم سياسات الانفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ حوكمة الضريبة"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 325.

جدول رقم 4 يوضح أمثلة على تحديات عدم وضوح الإطار القانوني: المصدر: من إعداد الباحث

التحدي	التأثيرات	أرقام وإحصائيات
. عدم وضوح الإطار القانوني	- صعوبة تطبيق المصالحة الضريبية بشكل موحد. - بطء وتعقيد عملية المصالحة الضريبية - ضعف فعالية آلية المصالحة الضريبية.	-دراسة لمعهد الدراسات القانونية لعام 2021: كشفت الدراسة عن وجود 20 ثغرة قانونية في القانون المنظم للمصالحة الضريبية. -تقرير ديوان الرقابة المالية لعام 2023: أشار التقرير إلى أن متوسط مدة معالجة طلبات المصالحة الضريبية هو 6 أشهر -دراسة لمركز البحوث الاقتصادية لعام 2022: أظهرت الدراسة أن 50% من الشركات التي لجأت إلى آلية المصالحة الضريبية لم تكن راضية عن النتائج

4-المعوقات الإدارية: تواجه المصالحة الضريبية في الجزائر بعض المعوقات الإدارية التي تعيق تطبيقها بشكل سريع

وفعّالٍ. وتشمل هذه المعوقات ما يلي:

- نقص الموارد البشرية المؤهلة: تعاني الإدارة الضريبية الجزائرية من نقص في اليد المؤهلة⁽¹⁾ للتعامل مع ملفات المصالحة الضريبية، وقد لا يمتلك الموظفون الحاليون الخبرة الكافية أو المهارات اللازمة لفهم تعقيدات هذه الآلية وتطبيقها بشكل صحيح، وقد يؤدي هذا النقص إلى بطء في معالجة طلبات المصالحة الضريبية واتخاذ قرارات خاطئة.
- بطء الإجراءات الإدارية: تتميز الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمصالحة الضريبية في الجزائر بالبطء والمعقدات بحيث قد تتطلب هذه الإجراءات وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً من قبل المكلفين بالضريبة، مما يثبط عزمهم على اللجوء إلى هذه الآلية، وقد تؤدي هذه المعقدات إلى فقدان الثقة في نظام المصالحة الضريبية.
- نقص التنسيق بين الجهات المعنية: قد يفتقر التنسيق بين العديد من الجهات المعنية بتطبيق المصالحة الضريبية، مثل الإدارة الضريبية ووزارة العدل والجمارك، حيث قد تؤدي هذه المشكلة إلى تأخير في معالجة طلبات المصالحة الضريبية واتخاذ قرارات متضاربة، وقد تؤدي أيضاً إلى عدم اتساق في تطبيق المصالحة الضريبية.
- ضعف البنية التحتية: تعاني الإدارة الضريبية الجزائرية من ضعف في البنية التحتية اللازمة لتطبيق المصالحة الضريبية بشكل فعّال، مثل نظم المعلومات والبرامج الإلكترونية، حيث قد تؤدي هذه المشكلة إلى صعوبة في معالجة البيانات وتتبع ملفات المصالحة الضريبية، وقد تؤدي أيضاً إلى انخفاض في كفاءة العمل وزيادة في تكاليف التشغيل.

(1) أحمد زكي، سمير عماري، "واقع وفاق عصرة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، عدد 1، الجزائر

جوان 2020، ص 24.

الخاتمة:

تُشير الدراسة إلى أن التحديات السياسية تُعيق بشكلٍ كبيرٍ تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية في الجزائر وتحقيق أهدافها، فمن الناحية السياسية، تُعاني الجزائر من ضعف الإرادة السياسية لتطبيق المصالحة الضريبية، ممّا يُعيق وضع رؤية استراتيجية واضحة وخطط محددة لتحقيق أهداف المصالحة. كما أن ضغوطات بعض الفئات المُستفيدة من النظام الضريبي الحالي، والخوف من تراجع إيرادات الدولة، وعدم إدراك أهمية المصالحة الضريبية، كلها عوامل تُعيق تطبيقها بشكلٍ فعّالٍ.

النتائج: تُؤدّي هذه التحديات إلى العديد من النتائج السلبية، مثل

- إعاقة تحقيق أهداف المصالحة الضريبية.
- إضعاف ثقة المكلفين بالضريبة.
- إضرار بمناخ الاستثمار.
- إضعاف ثقة المواطنين في النظام الضريبي.
- إثارة التوترات الاجتماعية.
- صعوبة تطبيق المصالحة الضريبية بشكلٍ موحدٍ.
- بطء وتعقيد عملية المصالحة الضريبية.
- ضعف فعّالية آلية المصالحة الضريبية.
- تأخير معالجة طلبات المصالحة الضريبية.
- اتّخاذ قراراتٍ خاطئةٍ أو متضاربةٍ.
- انخفاض كفاءة العمل وزيادة في تكاليف التشغيل.

التوصيات: ولذلك، من المهمّ معالجة هذه التحديات من خلال

- تعزيز الإرادة السياسية لتطبيق المصالحة الضريبية.
- تحسين وضوح الإطار القانوني.
- معالجة المعوقات الإدارية.
- معالجة مخاوف الإعفاءات الضريبية.

من خلال اتّخاذ هذه الخطوات، يمكن للجزائر تحسين تطبيق إجراءات المصالحة الضريبية وتحقيق أهدافها في تعزيز الامتثال الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية.

قائمة المراجع:

1-الكتب

- محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني النظرية العامة للالتزام، دار الهدى، الجزائر، 2011.
- محمد علي عوض الحرازي، المنازعات الضريبية ووسائل إنهاؤها (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
- سالم محمد الشوابكة، جعفر محمود المغربي، "عقد الصلح وتطبيقاته في التشريعات الجمركية"، مجلة الحقوق، عدد 1، جامعة الكويت عدد، 2007.
- عبد الهادي بشر جميل، العقد الإداري الجوانب القانونية والإدارية والأدبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، 1969.
- وهبة الزحلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج5، دار الفكر، دمشق، 1985.

2-المجلات:

- احمد زكي، سمير عماري، "واقع وافاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، عدد 1، الجزائر جوان 2020.
- بشيخ خيرة، "إشكالية ضعف أو غياب الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية"، المحلة الجزائرية للسياسة والامن، المجلد1، العدد1، الجزائر، 2022.
- بلهادي محمد، عدي عبد المجيد، "محاولة تقييم سياسات الانفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ حوكمة الضريبة"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد2، الجزائر، 2018.
- خيارى زهية، "مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقيييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2019.
- علام ليلة، شكلاط رحمة، "أثر فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية في تحقيق التنمية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1، الجزائر، 2022.